

والدال ماملة واما باعجام الزال فبفتح الف لا تخير  
وهو حده من طيب او نتن وربما خص به الطيب  
وقيل مسك اذ فذكره في الجوهره وفيها وصفت امرأه  
من العرب شيئا فقالت ذهب ذفره واقبل تجره قيل  
الرواية هنا بالدال غير المعجمة انتهى **قوله** ويكون  
الزناعادة له اي بان زنا أكثر من اثنين كذا فسر  
العاده في الجوهره **قوله** ولو اشتراه على انه كافر فوجد  
مسما لا يبرده اي ولو كان المشتري كافرا ذكره في المبيع  
شرح المبيع والسراج او هاج كذا بخط العلامة القديسي  
رحمه الله **قوله** لانه زوال العيب كذا قاله الزيلعي  
ونص الكمال زائل العيب انتهى **قوله** والسعال القديم  
لانه مرض ابي في الباطن **قوله** والدين لانه ماليته  
تكون مشغولة بحق الفرم قال الزيلعي ويتقدم المعرما  
علي المولي انتهى وفيه إشارة الي تخصيصه بالدين الذي  
يوجد به قبل عتقه وقال الكمال والدين عيب في  
كل من الجارية والغلام وعند السافعي تفصيل حسن  
في الدين وهو انه ان كان دينيا خويا ما بعد العتق  
فلا خيار له برده كدين معامله بان اشترى شيئا بغير  
اذن المولي وان كان في رقبتة بان جني في يد البايع ولم  
يفره جني باعه فله رده الا ان الدين عيب ولو اخذ  
به بعد عتقه عندنا **قوله** وارتقاع صيف بنت سبع  
عشر

عشره احترزه عمادونها عن الآيسة فان انقطاعه  
لين عيا حينئذ فحقيقة العيب بالذ اولد اذ قال بعضهم اذا  
اولد الرديصيب الانقطاع فلا يدعي الانقطاع بل ينبغي  
ان يدعي باحد السبيين من الجبل او الداحي تسمع منه  
دعواه والمرجع في الجبل اي قول النساء في الدوا قول  
الاطباء تمامه بفتح القدير **قوله** والاستحاضة قال الكمال  
وتقبل الشهادة عليها الامكان الاطلاع والانقطاع الذي  
يؤد عيا لا يمكن الاطلاع عليه انتهى وفي البداية الاستحاضة  
مما لا يطلع عليه الا الجارية المشتراة بالانقطاع كذا نقله  
المقديسي عنها **قوله** بان يقوم وبه عيب يعني العيب  
القديم خاصة وكانه ليس به غيره ثم يقوم سالما عن كل  
عيب فيرجع بالتفاوت **قوله** اورده على البايع برضي  
البايع يعني فيما يملك اسقاط حقه منه وتملكه واما اذا  
امتنع اخذه لحق الشرع بان كان المبيع عصيرا فتحتر عند  
المشتري ثم اطلع على عيب واراد المالك اخذه لا يمكن منه  
لانه من تملكه الحز وتملكها كما في الفتح **قوله** الا ان الشريعة  
تمنعه عن الرد والنسخ لحصول الربا اي بالزيادة التي  
لا تنفك عن المبيع ولا عبرة برضي المشتري بتركها لان  
الامتناع لم يتم حتى لحقه بل لحقه حق الشرع **قوله** فلا  
يكون المشتري بالرر حابسا للمبيع لعل صوابه بالمبيع  
حابسا يوضحه قوله بوجه حتى لو كان المبيع قبل الخياطة

Copyrighted material. King Fahd University